

Distr.  
GENERAL

## الجمعية العامة



A/42/363

29 June 1987

ARABIC

ORIGINAL : ENGLISH/FRENCH/  
RUSSIAN/SPANISHالدورة الثانية والأربعون  
البند ٦٧ (ح) من القائمة الأولية\*

استعراض تنفيذ التوصيات والمقررات التي اعتمدها  
الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العاشرة

دراسات نزع السلاح التي تظلع بها الأمم المتحدة

تقرير الأمين العام

المحتوياتالمفحة

٢	.....	أولا - مقدمة
٣	.....	ثانيا - الردود الواردة من الحكومات
٣	.....	بلجيكا (باسم الدول الاعضاء في الاتحاد الأوروبي)
٥	.....	بلغاريا
٥	.....	بنما
٦	.....	توغو
٩	.....	سري لانكا

\* A/42/50 و Corr.1

أولا - مقدمة

١ - اتخذت الجمعية العامة في دورتها الحادية والأربعين ، في إطار البند المعنون "استعراض تنفيذ التوصيات والمقررات التي اعتمدها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العاشرة" ، القرار ٨٦/٤١ جيم المؤرخ في ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ ، ومنطوقه كما يلي :

"إن الجمعية العامة

..."

١" - تؤكد من جديد قيمة دراسات نزع السلاح التي تضطلع بها الأمم المتحدة وضرورة اجراء تقييم واف للموضوع ؛

٢" - تحيط علما مع التقدير بآراء الدول الاعضاء الواردة في تقرير الأمين العام (١) ؛

٣" - تدعو الدول الاعضاء التي لم تقم بعد بإبلاغ الأمين العام بآرائها ومقترحاتها بشأن الكيفية التي يمكن بها زيادة تحسين أعمال الأمم المتحدة في ميدان نزع السلاح ، الى أن تفعل ذلك في موعد لا يتجاوز ١ نيسان/ابريل ١٩٨٧ ؛

٤" - ترجو من الأمين العام أن يحيل الردود الواردة في عام ١٩٨٧ الى المجلس الاستشاري لدراسات نزع السلاح والى الجمعية العامة في دورتها الثانية والأربعين ؛

٥" - تقرر أن تدرج في جدول الاعمال المؤقت لدورتها الثانية والأربعين البند المعنون 'دراسات نزع السلاح التي تضطلع بها الأمم المتحدة' .

---

" (١) A/41/421 و Add.1 و 2 ."

٢ - وترد في الفرع الثاني أدناه الآراء والمقترحات الواردة من الدول الأعضاء استجابة للطلب المتضمن في قرار الجمعية العامة ٨٦/٤١ جيم .

ثانيا - الردود الواردة من الحكومات

بلجيكا\*

[الأصل : بالانكليزية]

[٣ نيسان/أبريل ١٩٨٧]

١ - يؤكد الأعضاء الإثنا عشر في الاتحاد الأوروبي من جديد أن آراءهم بشأن أعمال الأمم المتحدة في ميدان نزع السلاح لا تزال كما وردت في رسالتهم الموجهة إلى الأمين العام للأمم المتحدة في عام ١٩٨٦ استجابة لقرار الجمعية العامة ١٥٣/٤٠ كاف (انظر A/41/421).

٢ - ويشعر أعضاء الاتحاد الأوروبي بالاعتباط لأن قدم عدد من الحكومات ردودا على القرار ١٥٠/٤٠ كاف ، وأن المجلس الاستشاري لدراسات نزع السلاح التابع للأمين العام قد واصل مناقشة المسألة المتعلقة بكيفية تحسين عمل الأمم المتحدة في هذا الميدان ، وذلك خلال دورات المجلس في عام ١٩٨٦ .

٣ - ويعتقد الأعضاء الإثنا عشر اعتقادا راسخا أن بإمكان الدراسات أن تقدم - وهي تقدم بالفعل - مساهمة هامة في إجراء دراسة متوازنة وشاملة للقضايا المتعلقة بميدان تحديد الأسلحة ونزع السلاح . ومن الواضح أن إجراء تقييم عميق لموضوع دراسات الأمم المتحدة المتعلقة بنزع السلاح سوف يستفيد من الاضطلاع بأوسع استعراض ممكن لآراء الدول الأعضاء بشأن كيفية جعل هذه الدراسات أكثر فعالية .

٤ - وقد أوضح الأعضاء الإثنا عشر في رسالتهم السابقة ، في جملة أمور ، أن الدراسات تمثل فرصة مفيدة لجميع الدول الأعضاء للمشاركة في مناقشات نزع السلاح وأنه في الوقت الذي لا يحتمل فيه أن تحل الدراسات وحدها الخلافات الأساسية ، إلا أن

---

\* باسم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي .

بإمكانها أن تقدم مساهمة هامة في عملية نزع السلاح . ومن المهم الإبقاء على قاعدة توافق الآراء ، ولكن هذا ، كما لاحظوا في ردهم السابق ، لا يعني ضرورة أن يكون هناك توافق في الآراء حول كل جملة من أي دراسة ؛ وقد تظهر مناسبات يكون من المفضل فيها أن تنال الآراء المتباينة نفس القدر من الأهمية والاهتمام في صلب التقرير دون الحاجة إلى اللجوء إلى أدنى قاسم مشترك للاتفاق عند كل نقطة . واستناداً إلى المشورة التي يسديها اليهم المجلس الاستشاري لدراسات نزع السلاح التابع للأمين العام ، ينبغي أن يتيح لأعضاء أي فريق من الخبراء مجال كافي للتصرف في الصياغة لكفالة المحافظة على التوازن والمرونة . وينبغي أن يكون الأعضاء قادرين على البت في النقاط التي يسمعون إلى الحصول على نتيجة موضوعية متسقة بشأنها ، والنقاط التي يتعين أن يكون توافق الآراء بشأنها لا يتجاوز سرد الآراء المختلفة على نحو يتفق عليه . إن اعتماد أي من النهجين في حالة معينة يعتمد على المرحلة التي تبلغها المناقشات حول الموضوع قيد البحث .

٥ - ومن الأمثلة على هذا النهج الدراسة المقدمة إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والأربعون والمعنونة "الردع ، آساره على نزع السلاح وسباق التسلح ، وتخفيض الأسلحة عن طريق المفاوضات ، والأمن الدولي وغير ذلك من المسائل ذات الصلة" (١) . إن هذه الدراسة تعد أيضاً مثالا على الدور الموجّه الذي يقوم به المجلس الاستشاري الذي وضع عنوان الدراسة وأنشأ فريقاً من الخبراء من ذوي الكفاءات الملائمة وعلى أساس من التمثيل الملائم . وقد مكن هذا النهج الأمم المتحدة من إصدار دراسة عن موضوع حاسم وموضع خلاف . وإذ تعكس الدراسة ما دار من حوار وتوجز وجهات النظر المختلفة ، فإن بالإمكان تحقيق تفاهم أكبر . وبالإمكان تعزيز توافق الآراء في آخر المطاف في النقاش الدائر داخل الأمم المتحدة حول المسائل المتعلقة بتحديد الأسلحة ونزع السلاح .

٦ - ويحث الأعضاء الإثنى عشر الدول التي لم تقم بعد بتقديم تعليقاتها وأفكارها على أن تفعل ذلك . إن من شأن ذلك أن ييسر إعداد تقرير المجلس الاستشاري وأن يكفل وضع جميع الآراء موضع الاعتبار الكامل حينما تقوم الجمعية العامة بالنظر مرة أخرى في الموضوع في دورتها الثانية والأربعين .

(١) منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع A.87.IX.2 (صدرت من قبل تحت

الرمز A/41/432) .

### بلغاريا

[الأصل : بالروسية]

[٦ نيسان/ابريل ١٩٨٧]

١ - ترى جمهورية بلغاريا الشعبية أن لدراسات الامم المتحدة قيمتها في ايضاح المشاكل الملحة المرتبطة بنزع السلاح . ولا غنى عن هذه الدراسات كوثائق أساسية لدى بحث الجوانب المختلفة للحد من الاسلحة ونزع السلاح . وبهذا المعنى ، فإن الدراسات المذكورة لابد وأن تؤدي الى تيسير التقدم في هذا المجال .

٢ - وجدير بالامم المتحدة أن تواصل جهودها للاضطلاع بهذه الدراسات وتحديثها إذا لزم الامر ، ومن شأن اشتراك خبراء حكوميين من مناطق جغرافية مختلفة ويمثلون أنظمة سياسية وقانونية مختلفة أن يسهم في دفع عملية البحث المستفيض الكامل للمشاكل المعنية . وينبغي للجهود أن تركز أساسا على جوهر هذه المشاكل لا على القضايا الثانوية والفنية . ولا ينبغي للبحوث أن تكون بديلا عن ، أو سببا في تأخير ، حسم مشاكل نزع السلاح الملحة .

٣ - وترى جمهورية بلغاريا الشعبية أن دراسات الامم المتحدة في ميدان نزع السلاح تساعد في تلمس خطوات عملية محددة في هذا الاتجاه ، مع إيلاء كل المراعاة الواجبة للأولوية التي يعطيها المجتمع الدولي للمسائل المتملة بوقف سباق التسلح ومنع امتداده الى الفضاء ولاتخاذ تدابير حقيقية على طريق نزع السلاح النووي .

### بنما

[الأصل : بالاسبانية]

[٧ حزيران/يونيه ١٩٨٧]

١ - ترى جمهورية بنما أن الإجراء الذي أقرته الامم المتحدة بوضع دراسات عن مختلف جوانب نزع السلاح بهدف الاضطلاع التام بالدور المسند للمنظمة ، اجراء ذو قيمة كبيرة .

٢ - إن ما هو معروف عن التنوع والتعقيد اللذين تتسم بهما المواضيع التي ينبغي تناولها في إطار الدراسات المذكورة يحتم ليس فقط توفر التفوق الأكاديمي والعلمي للإخصائيين المعنيين بمعالجة الموضوعات محل الدراسة ، بل أيضا التوازن السياسي والايديولوجي والجغرافي والثقافي المناسب لعناصرها ، على أن تتاح الفرصة قدر الإمكان لأن يعمل هؤلاء الخبراء وفقا لمعيار مستقل وموضوعي .

٣ - إن حكومة بنما ، شأنها في ذلك شأن بلدان كثيرة لا تتوفر لها ميزانيات مخصصة للبحث في المسائل العسكرية ، تستفيد كثيرا من الدراسات التي تظطلع بها الأمم المتحدة في مجال نزع السلاح ، مما يدعو الى تعزيز هذه الممارسة بدرجة كبيرة .

٤ - وفي هذا الشأن ، تتفق حكومة بنما مع المجلس الاستشاري لدراسات نزع السلاح في الرأي القائل بأن أهداف الدراسات ، وهي "المساعدة في المفاوضات المستمرة ، وتحديد المجالات العديدة المحتملة للمفاوضات وتطوير الوعي العام بالمشاكل المطروقة في سياق التسليح ونزع السلاح" ، لا تزال صحيحة تماما .

٥ - ولذلك ، فإن من رأي حكومة بنما أنه ينبغي لهذه الدراسات أن تستمر من أجل توجيه المجتمع الدولي ، من خلال النتائج المتوازنة والموضوعية التي تتوصل اليها بشأن الحالة السائدة في مختلف ميادين نزع السلاح . كما ينبغي في هذا الصدد بذل جهود جادة لكي تسفر هذه الدراسات عن توصيات عملية يمكن تنفيذها في حالات ملموسة . وينبغي ألا يبدخ أي جهد لكي تتوصل هذه الدراسات ، قدر الامكان ، الى توصيات يقبلها جميع الاطراف بتوافق الاراء .

### توغو

[الأصل : بالفرنسية]

[٧ أيار/مايو ١٩٨٧]

١ - تود حكومة توغو ، أولا وقبل كل شيء ، أن تعيد مرة أخرى تأكيد فائدة الدراسات التي تجريها الأمم المتحدة في ميدان نزع السلاح وأن تؤكد أن هذه الدراسات جديدة بأن تتواصل ، إذ أنها تساهم في إرهاب وعي المسؤولين السياسيين والجمهور بشأن مسائل نزع السلاح ، محققة بذلك أهداف الحملة العالمية لنزع السلاح . وهكذا تساهم هذه الدراسات في تعزيز الدور الهام الذي تظطلع به الأمم المتحدة في صيانة

.../...

٣٣٦٥

السلم والامن في العالم وتحسينهما ، وذلك معناه أيضا تمييز دور الامم المتحدة .  
ولذا تود حكومة توغو ، التي آيدت دائما مبدأ تمييز دور الامم المتحدة ، أن تتقدم  
ببعض الاقتراحات فيما يتعلق بشكل هذه الدراسات ومضمونها .

#### أولا - من حيث الشكل

- ٢ - ينبغي إعادة النظر في طريقة عرض منشورات الامم المتحدة الحالية ، وهي "مجلة  
نزع السلاح" و "صحيفة وقائع نزع السلاح" . من ذلك على سبيل المثال أنه يمكن تغيير  
غلاف مجلة "نزع السلاح" لزيادة شد انتباه الجمهور وإشارة اهتمامه بدرجة أكبر ، مما  
قد يسهم في توسيع نطاق القراء . ويمكن أن يحمل هذا الغلاف مثلا رمز الحيلة العالمية  
لنزع السلاح . أما فيما يتعلق بـ "صحيفة وقائع نزع السلاح" ، فيستحب أن يكون لـ  
الغلاف شابتا بدلا من تمييزه في كل عدد . وقد يكون من الممكن استخدام اللون الأصفر .
- ٣ - وليس من المحتمل أن تؤدي هذه التغييرات الشكلية الى تكبد المنظمة أية  
نفقات جديدة .

#### ثانيا - من حيث المضمون

- ٤ - تود حكومة توغو أن تشيد بنوعية معظم الدراسات التي أجراها سواء سياسيون  
ذوو خبرة أو اختصاصيون أو أفرقة خبراء في مجال نزع السلاح .
- ٥ - وترى حكومة توغو أن هناك عددا كبيرا من الدراسات التي أجريت الى الان ينبغي  
استكمالها . وبإمكان الجمعية العامة أن تعهد بهذا العمل الى هيئة نزع السلاح أو  
إية هيئة أخرى ملائمة .
- ٦ - ومن جهة أخرى ، ترى حكومة توغو أن من الضروري زيادة وعي الدول عن طريق  
الاتصال بالزعماء السياسيين وبالباحثين في مجال نزع السلاح وكذلك بإصحاب صناعات  
الأسلحة ، وذلك للوصول بهم الى أن يدركوا أكثر ما يتسم به سباق التسلح من عبث .
- ٧ - وعلى أية حال ، لا ينبغي لدراسات نزع السلاح أن تتناول آثار سباق التسلح فقط  
وإنما ينبغي لها أيضا وأساسا أن تتناول أسباب هذا السباق الذي يمكن للتحكم فيه أو  
إنهائه أن يساهم في حل مشاكل نزع السلاح .

٨ - وينبغي لهذه الدراسات أن تأخذ في الاعتبار مشاغل الأمن التي تؤدي إلى أن تحوّل لمشاكل الدفاع الجهود الوطنية والموارد المحدودة التي تحتاجها البلدان لتعزيز الرفاهية التي يطمح إليها جميع البشر ، ومع ذلك ، ينبغي لها أيضا أن تشدد على القيم الأساسية التي ينبغي للجميع أن يهتدي بها في الحياة .

٩ - وإذا سلمنا بأن الأسباب الرئيسية لاجراء بحوث نزع السلاح هي تفادي الحرب وعواقبها الوخيمة ، وتعزيز السلم ، وصون الأمن الدولي عن طريق تشجيع جو من التفاهم والتعاون ، ينبغي الاعتراف بأن العلاقة بين نزع السلاح والتنمية ، وبالتالي الرفاهية ، هي من الامور الواضحة بنفس الدرجة .

١٠ - وهذه المسألة تستحق هي الاخرى مزيدا من البحث لا لان نزع السلاح في حد ذاته سيؤدي إلى الرفاهية ، بل لانه سيخلق ، كلما تحققت أهدافه ، أكثر الظروف مواتية للتنمية لكونه سيجعل التمييز العسكري بأي شكل شيئا لا داعي له .

١١ - وبالنظر إلى الموارد الضخمة التي تسخرها الدول لضمان أمنها الخاص ، ومن أجل تخفيض النفقات عن طريق اتخاذ ترتيبات أكثر فعالية لاغراض الأمن المشترك ، لعله من المتصور أن يكون الالتزام التعاقدى المتبادل بعدم الاعتداء والتضامن الذي ينبع من احترام مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، التي نحن جميعا أعضاء فيها ، محل تقييم جاد لا ينقطع .

١٢ - ولأجل تحسين دراسات نزع السلاح ، ترى حكومة جمهورية توغو أيضا أنه ينبغي لمراكز الأمم المتحدة الاقليمية للسلم ونزع السلاح ، ولا سيما المركز الاقليمي للسلم ونزع السلاح في افريقيا ، أن تتوفر لها الوسائل الكافية والفعالة لاداء المهمة المسندة إليها ، ألا وهي تعزيز أهداف السلم ونزع السلاح والتنمية في مختلف مناطق العالم .

١٣ - وأخيرا ، سيكون من الصعب تنفيذ تدابير تتعلق بنزع السلاح ما لم تتمتع الثقة في قدرة الأمم المتحدة على صيانة السلم . ولذلك فمن الامور الهامة أن تتخذ جميع الدول التدابير الملائمة لزيادة تشجيع وتعزيز دور الأمم المتحدة في تحقيق الأهداف الموكلة إليها .



سري لانكا

[الأصل : بالانكليزية]  
[٢٣ نيسان/ابريل ١٩٨٧]

١ - تولى حكومة سري لانكا أهمية كبيرة للدراسات التي تظلع بها الامم المتحدة وفقا للفقرة ٩٦ من الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة (القرار د١ - ٢/١٠ المؤرخ في ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٧٨) . وتمثل دراسات الامم المتحدة لنزع السلاح مظهرا مهما من مظاهر الدور المركزي الذي أنيط بالامم المتحدة في ميدان نزع السلاح . وقد أسهمت الدراسات المظطلع بها حتى الآن في المداولات والمفاوضات كما سهلت إشارة وعي عام بمسألة نزع السلاح . وتمثل هذه الدراسات ما يزيد كثيرا عن الجهود الاكاديمية . فهي تعكس آراء خبيرة رسمية ونموذجية بشأن قضايا الامن الحساسة والقضايا المتصلة بها ذات الاهمية الحيوية لجميع البلدان . وهكذا فإن سري لانكا تؤمن بوجود تعزيز أنشطة الامم المتحدة في هذا المجال . وما من شك في أنه يمكن الاضطلاع بهذه الدراسات بطريقة تتسم بالكفاءة والفعالية من حيث التكلفة . بيد أنه لا يمكن لهذا أن يتحقق بغرض قيود مالية تعسفية على الدراسات . فينبغي لاي ترشيح لعملية بدء وتنفيذ دراسات الامم المتحدة أن يستند بشكل أكثر ملاءمة الى التوصيات التي قدمها المجلس الاستشاري في هذا الصدد .

٢ - ولا تزال أهداف دراسات الامم المتحدة في ميدان نزع السلاح ، كما حددها في عام ١٩٧٩ المجلس الاستشاري لدراسات نزع السلاح ، توفر إطار عمل سليما للأعمال المظطلع بها في هذا الصدد . وينبغي للدراسات أن تحاول ، ضمن البارامترات التي حددها المجلس الاستشاري ، عرض تحليلاتها ونتائجها أو استنتاجاتها بكيفية تساعد عملية التفاوض . كما ينبغي على وجه الخصوص أن توفر الدراسات مدخلات لتسهيل عمل مؤتمر نزع السلاح . وينبغي للدراسة التي يظطلع بها معهد الامم المتحدة لبحوث نزع السلاح لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي أن تسلك مثل هذا الاتجاه .

٣ - وينبغي ، الى أقصى حد ممكن ، الاضطلاع بالدراسات على أساس توافق الآراء . وبالنظر الى الطابع المعقد لقضايا الامن والقضايا السياسية المعنية ، فإنه من غير الواقعي توقع إحراز توافق في الآراء بالنسبة لجميع مواضيع نزع السلاح التي يدرسها الخبراء الحكوميون . بيد أنه لا ينبغي للافتقار الى توافق الآراء بين الخبراء الحكوميين بشأن موضوع معين أن يؤدي الى عدم وضع تقرير عنه . وينبغي للدراسة أن

تعكس ، في مثل هذه الحالات ، مختلف وجهات النظر وتترك للمفاوضين الحكوميين مهمة العثور على القاسم المشترك المقبول . وبينما يمكن للدراسات أن تحدد المجالات المتوقع إحراز تقدم فيها في مفاوضات نزع السلاح ، فإنها لا يمكن أن تحل محل عملية المفاوضات الحكومية الدولية . وإذا لم يمكن التوصل الى توافق آراء بشأن مجمل موضوع معين ، فإن هذا لا ينبغي أن يخفي الخبراء الحكوميين عن تحديد العناصر المشتركة المتعلقة بمختلف مكونات الدراسة . ويمكن لفرقة الدراسات أن تضع الأساليب الإجرائية الملائمة لتسهيل هذا العرض . وقد تمكن الفريق ، في الدراسة التي انتهت مؤخراً بشأن الردع ، وهي أول دراسة من نوعها للأمم المتحدة ، من استكمال تقريره بابتكار إجراء مشير للاهتمام يعبر بصورة كاملة عن وجهات النظر المتباينة بشأن الموضوع . وليس هناك نموذج موحد يمكن تطبيقه بالنسبة لصياغة التقارير الدراسية بشأن مختلف المواضيع . فينبغي لفرقة الدراسات ابتكار إجراءات لصياغة تقاريرها حسب الموضوع ودرجة تباين الآراء حوله ، مراعية البارامترات التي حددها المجلس الاستشاري .

٤ - ولحين تحقيق إطار عمل طويل الأمد لانشطة الأمم المتحدة في ميدان نزع السلاح ، مثل البرنامج الشامل لنزع السلاح ، ينبغي أن تكون المداولات في الجمعية العامة للأمم المتحدة وحالة التداول في مؤتمر نزع السلاح هي الأساس لتحديد مواضيع دراسات نزع السلاح . وتشاطر حكومة سري لانكا المجلس الاستشاري رأيه بأنه ينبغي للمجلس أن يكون في مركز يتيح له دراسة المقترحات المعروضة للبحث قبل تقديمها الى الجمعية العامة وأن يسدي المشورة بشأن توجيه الدراسة ، ومجالها ، وأولوياتها ونهجها . بيد أن هذا ينبغي ألا ينقص بأي حال من حق الدول ذات السيادة في المبادرة بتقديم مقترحات لأجل هذه الدراسات .

٥ - ومرة أخرى أكدت الجمعية العامة ، في الوثيقة الختامية لدورتها الاستثنائية العاشرة ، الطابع العالمي للاهتمامات والمصالح في ميدان نزع السلاح . وبينما ينبغي أن تعكس أفرقة الخبراء الحكوميين المشكلة للقيام بالدراسات التمثيلية الجغرافي المنصف ، فإنه لا ينبغي أن تكون الأهمية العسكرية للبلدان هي المقياس الوحيد الآخر المطبق فيما يتعلق بتكوين أفرقة الخبراء . وإنما ينبغي أن تكون هناك فرص أكثر لتمثيل البلدان الأصغر والأقل أهمية من الناحية العسكرية في أفرقة الخبراء .

-----